دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة ظاهرة التضخم الاقتصادي في العراق

م.م.زهراء صبحي خليل

مديرية تربية نينوى/ محافظة نينوى/ العراق

zahraask9@gmail.com

الاستلام: ٢٠٢٢/٩/٢٣ القبول: ٢٠٢٢/١٠/٢٣

مستخلص البحث

هدف الدراسة في البحث عن مدى تأثير السياسات النقدية والمالية على التضخم النقدي الذي ظهر كنتيجة للحروب والأزمات السياسية والأمنية المتتالية على العراق، حيث دفع ذلك الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي إلى تبني سياسات مالية ونقدية بهدف تخفيض قيمة التضخم الحاصل، وبرزت هذه السياسات بشكل واضح من خلال قرارات أصدرها البنك المركزي بعد انتهاء الحرب الأمريكية على العراق كان من شأنها أن تكرس دور البنك المركزي في إدارة سياسته النقدية والمالية بشكل مستقل من خفض معدلات العرض النقدي، ونقل القوة الشرائية من أيدي الأفراد إلى الحكومة. ساهمت هذه السياسات النقدية والمالية في كبح التضخم الاقتصادي في العراق وتقليصه من خلال التوسع النقدي ليتوافق مع حاجة الاقتصاد العراقي من القطع الأجنبي والعملة العراقية. وتوصلت الدراسة إلى نجاح التدابير العراقية في الحد من التضخم الاقتصادي وكان العامل الأساسي في ذلك هو السياسة النقدية الناجحة والمدروسة، وأكدت دور الإيرادات الضريبية كأداة من أدوات السياسة المالية دوراً ملحوظاً في تخفيض نسبة التضخم الاقتصادي في العراق، وهكذا فإن أدوات السياسة المالية والنقدية أدت دوراً كبيراً في الحد من ظاهرة التضخم الاقتصادي من خلال التأثير على محاور العرض والطلب.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية؛ السياسة المالية؛ التضخم الاقتصادي؛ العراق.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

The Role of Cash and Financial Policies in Combating the Phenomenon of Economic Inflation in Iraq

Lect. Asst. Zahraa S. Khaleel
Nineveh Education Directorate / Nineveh Governorate
zahraask9@gmail.com

Received: 23/9/2022 Accepted: 23/10/2022

Abstract

The study aimed to research the impact of monetary and financial policies on monetary inflation that emerged as a result of the wars and successive political and security crises on Iraq, as this prompted the Iraqi government and the Central Bank of Iraq to adopt financial and monetary policies to reduce the value of inflation, and these policies emerged clearly through decisions issued by the Central Bank after the end of the American war on Iraq that would have devoted the role of the Central Bank in managing its monetary and fiscal policy independent like reducing the rates of money supply, and transferring purchasing power from the hands of individuals to the government. These monetary and financial policies contributed to curbing economic inflation in Iraq and reducing it through monetary expansion to match the Iraqi economy's need for foreign exchange and the Iraqi currency. The study concluded that the Iraqi measures succeeded in reducing economic inflation, and the main factor in this was the successful and studied monetary policy. It confirmed the role of tax revenues as a tool of fiscal policy, a remarkable role in reducing the rate of economic inflation in Iraq, and thus the financial and monetary policy tools played a major role In reducing the phenomenon of economic inflation by influencing the axes of supply and demand.

Keywords: Cash policy; financial policy; Economic inflation; Iraq.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمـــة

خضع العراق في العقود الأخيرة لتطورات سياسة واقتصادية كبيرة ساهمت بتغيير وتقلب الحالة الاقتصادية فيه تبعاً للظروف الراهنة، ورغم التذبذبات الكبيرة في المتغيرات الاقتصادية، إلا أن العالم المشترك الدائم كان ظاهرة التضخم الاقتصادي العراقي الذي جاء كنتيجة طبيعية لتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والعقوبات المفروضة على العراق. ومن خلال التطورات الاقتصادية التي شهدها العراق، لعبت السياسات النقدية والمالية دوراً كبيراً في مواجهة التضخم الاقتصادي والتعامل معها بكافة الأدوات الممكنة ، حيث أدت إلى تطورات كبيرة في الأعوام الأخيرة وساهمت بشكل فعال في انخفاض معدل التضخم الاقتصادي العراقي. وفي هذا الصدد، يتناول بحثنا دور كل من السياسة النقدية والمالية التي تم تطبيقها في ظل نشوء ظاهرة التضخم الاقتصادي في العراق وتسليط الضوء على مدى فاعليتها والتحديات والعقبات التي واجهتها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونها تبحث في ظاهرة اقتصادية تعاني منها البلدان المتقدمة والنامية بشكل كبير في ظل ما يعيشه العالم من تقلبات وتغيرات اقتصادية متسارعة، وهي التضخم، وتسليط الضوء على السياسات المنتهجة في سبيل مواجهتها والحد منها.

هدف البحث:

تهدف البحث إلى البحث في تأثير السياسات النقدية والمالية على الحد من انتشار ظاهر التضخم الاقتصادي في دولة عربية نامية وهي العراق.

مشكلة البحث:

يدرس البحث واقع تطبيق السياستين النقدية والمالية في العراق في ظل التضخم الاقتصادي الكبير الذي عانت منه البلاد في العقود الأخيرة. تتلخص هذه

المشكلة في الأثر السلبي الذي يخلفه التضخم النقدي على اقتصاديات البدان وفعالية كلاً من السياسة النقدية والسياسة المالية المطبقتان في العراق لمواجهة التضخم ومعرفة التحديات التي تواجهها.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق وإنجاز أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ظاهرة التضخم الاقتصادي التي نشأت في العراق، والمنهج التاريخي في البحث بهدف تسليط الضوء على تاريخ نشوء ظاهرة التضخم الاقتصادي.

هيكلية البحث:

قسمنا خطة البحث الى مبحثين وأربعة مطالب كالاتي:

المبحث الأول /التضخم النقدي

المطلب الاول /مفهوم التضخم وانواعه

المطلب الثاني / قياس التضخم ومكافحته

المبحث الثاني/مواجهة التضخم في العراق.

المطلب الاول / السياسة النقدية في العراق .

المطلب الثاني / السياسة المالية في العراق

المبحث الاول

التضخم النقدي

يعمل التضخم بوصفه متغيراً كلياً على قدر عالٍ من التأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي، والذي بدوره يعكس خللاً في التوازن النقدي ، لذا فالتضخم من المشكلات الاقتصادية التي ترتب على نشوئها في البلدان النامية والمتقدمة ضغوطاً نقدية واقتصادية عالية في اقتصاد هذه البلدان، يناقش هذا المبحث مفهوم التضخم والعوامل التي تؤدي إلى نشوء او ظهور تأثيراته على اقتصاد الدول النامية ومنها العراق، الذي عانى حتى العقود الثلاث الأخيرة من مشاكل التضخم الاقتصادي الناتجة عن تراجع قيمة الدينار العراقي بفعل الحروب والأزمات الأمنية والسياسية التي عانت منها المنطقة العربية والعراق بشكل خاص ، كما يبحث هذا المطلب في وسائل مكافحة التضخم وفق البرامج الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول

مفهوم التضخم وأنواعه

يعد التضخم ظاهرة اقتصادية خطيرة ولها انعكاسات وتأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول، ولأهمية هذه الظاهرة دفع فقهاء القانون الى الاهتمام بها ، وما يلاحظ أن الظاهرة التضخمية في الدولة تكون نتيجة الزيادة المتسارعة في تقلب الأوضاع الاقتصادية الكلية في دولة ما، وعدم قدرة الاقتصاد على تحقيق استجابة لضغوط الطلب الكلي والمؤشرات العالية التي قد تحققها مستويات الانفاق في الموازنة العامة للدولة التي تعاني من التضخم.

وبناءً على التوضيح السابق يبحث المطلب الأول مفهوم التضخم من عدة جوانب ويصنفه إلى مجموعات انطلاقاً من المرتكزات الأساسية لفكرة التضخم.

الفرع الأول

مفهوم التضخم

يعود ظهور تعاريف عديدة لمفهوم التضخم Inflation إلى أن نظرية التضخم خضعت لتطورات عديدة تباعاً مع تطور الفكر الاقتصادي وبصورة عامة، فإن التضخم الاقتصادي يعكس حالة اختلال التوزان في اقتصاد دولة أو مجموعة من الدول، وخلل في أسعار السلع والمنتجات والخدمات. وبناءاً على ذلك يمكن تعريف التضخم على أنه ظاهرة نقدية تتمثل في زيادة كمية النقود المتدفقة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويمكن أن تظهر هذه الزيادة إما من خلال عرض النقود، أو من خلال الطلب على النقود (شيحة، ١٩٩٦، ٨٠٩).

في حين اعتمد بعض الباحثين على تعريف التضخم بأنه: الزيادة في النقد المتداول التي تؤدي بدورها إلى رفع الأسعار بشكل عام (حسين، ١٩٨٥، ١٤)، كما تم تعريفه أيضاً بأنه الاستمرار في الارتفاع العام للأسعار في دولة ما نتيجة حدوث فائض في الطلب عن المعروض من الخدمات أو المنتجات خلال فترة معينة (إسماعيل وعريقات، ١٩٩٩، ١٤٥).

وعلى هذا فإن مفهوم التضخم يقوم على أساسين:

أ- زيادة التدفق النقدي بالنسبة لكميات السلع المتوفرة.

ب- الارتفاع في مستوى الأسعار بشكل مستمر هو انعكاس للمقدار الكبير من النقود المرهونة لكمية قليلة من السلع. وعلى هذا فرغم تعدد مفاهيم التضخم، فإن أي مفهوم لأي باحث لابد أن يستند إلى عدة أسس وهي زيادة التدفق النقدي، كميات السلع المتوفرة، حركة العرض والطلب، الارتفاع في سعر الصرف. وفقاً لذلك يتضمن المطلب الثاني أنواع التضخم تبعاً للأسس السابق ذكرها.

الفرع الثاني
أنواع التضخم

رغم تعدد أنواع التضخم واختلاف معيار الحكم عليه، إلا أن هذه الأنواع جميعها تدور حول محور واحد، وهو عجز النقود عن أداء وظيفتها بشكل كامل. ويمكن تقسم التضخم كما ذكرنا سابقاً حسب عدة أسس إلى عدة أنواع حسب المعايير الآتية (الجلال، ٢٠٠٦، ٣١):

أولاً- معيار تحكم الدولة في الأثمان:

ويتم تقسيم التضخم حسب هذا المعيار إلى نوعين:

١) **التضخم الظاهر:** يتسم بارتفاع الأسعار بشكل مستمر مع عدم اتخاذ أي أجراء من قبل الدولة للحد منه أو مواجهته.

٢) **التضخم المكبوت:** عكس التضخم الظاهر، فعند ظهور هذا النوع من التضخم، تقوم الحكومات باتخاذ إجراءات تهدف إلى الحد من الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار.

ثانياً- معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

ويتم تقسيم التضخم حسب هذا المعيار وفقاً للباحث الاقتصادي كينز إلى:

١) **التضخم في أسواق السلع:** وهو إما تضخم سلعي (في قطاع الصناعات الاستهلاكية) ينتج عن ارتفاع نفقة إنتاج السلع على الربح، أو تضخم رأسمالي (في قطاعات الاستثمار) ينتج عن ارتفاع قيمة الاستثمار على تكاليف إنتاجها.

٢) **التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:** وهو إما تضخ ربحي ناتج عن زيادة الاستثمار على الادخار، أو تضخم دخلي ناتج عن زيادة كلفة الإنتاج.

ثالثاً- معيار حدة التضخم:

ويتم تقسيم التضخم حسب هذا المعيار إلى نوعين:

١) **التضخم الجامح:** يحدث نتيجة الإفراط في عرض النقود مقابل نقص حاد في عرض السلع، ويكون ناتجاً عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية وما شابه.

٢) **التضخم غير الجامح:** وهو حالة اقتصادية مشابهة للتضخم الجامح إلا أنها أقل حدة، حيث تسعى الحكومات إلى علاجها، ولا ينتج عنها فقدان الثقة بالعملة الوطنية.

رابعاً– معيار مصدر التضخم:

ويتم تقسيم التضخم حسب هذا المعيار إلى نوعين:

١) **التضخم من جذب الطلب:** وهو ناتج عن زيادة الطلب بشكل عام على المنتجات والخدمات مقابل انخفاض العرض الفعلي عليها، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار.

٢) **التضخم الناشئ عن الزيادة في دفع الكلفة:** وهو ناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج بشكل، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار.

إذاً تحدث الأنواع المختلفة من التضخم كنتيجة لعدد من العوامل والأسباب التي لعبت الدور الأكبر في خلق أسباب ورفع مستويات الضغوط التضخمية، ومن التعريفات والشرح السابق نجد أن الدول النامية قد تكون أكثر عرضة لظاهرة التضخم نتيجة لعوامل معينة لا تؤثر على البلدان الصناعية المتقدمة، وكذلك فإن عوامل التضخم في البلدان الصناعية تختلف عنها في البدان النامية، ويؤدي اختلاف العوامل والأسباب المنشئة للتضخم إلى اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها واختلاف أنواعها في البلدان الصناعية المتقدمة عن الأنواع التي تتعرض لها البلدان النامية كالدول العربية ولاسيما العراق.

المطلب الثاني

قياس التضخم ومكافحته

تبرز في هذا المطلب ظاهرة التضخم باعتبارها ظاهرة اقتصادية خطيرة على المجتمع وتضر بالاقتصاده، ويؤدي تفاقمها إلى المزيد من الأزمات مثل انخفاض الأجور والكساد وغيرها. لذلك تعد محاربة التضخم أسلوباً حديثاً من أساليب إدارة السياسات، الذي بدوره يسعى إلى ضبط استقرار الأسعار.

وقد اتبعت البلدانٌ النامية والمتقدمة العديد من السياسات بغرض تجنبها والحد من آثارها السلبية على اقتصادياتها ، كما تنطلق عملية المواجهة من قياس حجم التضخم في اقتصاد الدولة بهدف تقدير آثاره بناءً على قيم صحيحة، وتشخيص الوضع الاقتصادي بدقة. فبقدر ما يكون القياس صحيحاً، تكون الحلول ذات فعالية أكبر، ولأن الخطوة الأولى لمحاربة التضخم هي قياس درجته، فإن مطلبنا هذا يبحث في الفرع الأول طرق قياس التضخم، وفي الفرع الثاني طرق مكافحته.

الفرع الأول

قياس التضخم

يقوم قياس حجم التضخم في اقتصاد دولة ما على محورين، هما الفجوة التضخمية، الأرقام القياسية للأسعار.

أولاً– الفجوة التضخمية:

تنشأ الفجوة التضخمية إما عن زيادة كبيرة في الطلب على السلع والخدمات، أو عن زيادة كبيرة في العرض المالي وتقاس نسبة الفجوة القانونية بالقانون الآتي(سريتي ونجا، ٢٠٠٨، ٢٥٤).

$$\text{نسبة الفجوة التضخمية} = \frac{\text{الفجوة التضخمية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \times ١٠٠$$

وحسب كينز، فإن الهدف من قياس الفجوة التضخمية هو حساب حجم الضغوط على مستوى الأسعار باعتبارها عامل أساسي للتضخم. كما أن قياس الفجوة التضخمية بالوحدات النقدية يعمل على توضيح المعطيات للسلطات النقدية والمالية وتسريع إيجاد حلول لظاهرة التضخم (الجلال، ٢٠٠٦، ٢٩).

ومن أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة القياسية (الجلال، ٢٠٠٦، ٣٠).

١) **معيار فائض الطلب الكلي:** ويمكن حساب الفجوة التضخمية وفق هذا المعيار من خلال الفرق بين الطلب الكلي والعرض الحقيقي بالأسعار المطبقة.

٢) **معيار فائض المعروض النقدي:** ويمكن حساب الفجوة التضخمية وفق هذا المعيار من خلال الزيادة في كمية النقود في العرض عن نسبة الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد في إبقائها على هيئة سيولة نقدية.

٣) **معيار معامل الاستقرار النقدي:** يقوم على أساس نظرية فريدمان بأن زيادة كمية النقود بقيمة أكبر من الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة في الطلب، وبالتالي زيادة في الأسعار.

ثانياً- الأرقام القياسية للأسعار:

الأرقام القياسية للأسعار هي قيم متوسطات النسبية تقيس تطور سعر شيء ما بالنسبة لشيء ما آخر، ويدعى سنة الأساس (زغلول، ١٩٩٢، ٢٠)، وبذلك فإن الأرقام القياسية تساعد المختصين على تتبع التغيرات التي تطرأ على أسعار المنتجات والخدمات خلال زمن معين. وهي ثلاثة أنواع:

١) **الرقم القياسي لأسعار الجملة (زكي، ١٩٨٠، ١٠٧)**

يندرج تحت هذا العنوان كل ما يتعلق بأسعار الجملة الرسمية في دولة ما لكافة المنتجات كالمنتجات الزراعية والحيوانية ومواد البناء ومواد الطاقة،... إلخ. ويتم حسابها بشكل تفصيلي بواسطة أجهزة إحصاء خاصة.

٢) **الرقم القياسي لأسعار التجزئة:**

هذا النوع من الأرقام القياسية هو انعكاس للتغيرات على القوة الشرائية للنقود وفقاً للأسعار الرسمية التي تقررها الحكومات.

٣) **الرقم القياسي الضمني:**

وهو الأكثر استخداماً لاسيما في المنظمات الدولية ومنها منظمة النقد الدولي (زغلول، ١٩٩٢، ٧)، كونه مؤشراً لأسعار جميع السلع والخدمات المتوفرة في مجتمع معين، وكذلك يتضمن أسعار الجملة والتجزئة.

ويمكن القول أن قياس التضخم ليس بالضرورة أن يكون دقيقاً، فالدول قد تتأثر بالعوامل الخارجية المفاجأة التي تزيد من الضغوط التضخمية، كما أن التضخم قد ينتقل من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية من خلال التلاعب بسعر الصرف،

والديون المستحقة، والتي بدورها تنعكس بارتفاعٍ كبير في الأسعار والأثمان، إضافة إلى فقدان احتياطات الدول النقدية في الأسواق. ومن هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المصاحبة لظاهر التضخم، كان لابد من خلق سياسيات واستراتيجيات لمكافحتها.

الفرع الثاني
طرق مكافحة التضخم

تختلف طرق معالجة التضخم في الاقتصاد والرأسماليات المتقدمة عن طرق المعالجة في البلدان النامية، ومما سبق ذكره فإن مكافحة التضخم لابد أن يكفل تخفيض الفائض في القوة الشرائية وحجم الاستهلاك في البلدان النامية بسبب التضخم الناشئ عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، فيما تكون المكافحة في البلدان الصناعية قائمة على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق استقرار في الأسعار وهكذا، فإن مكافحة ظاهرة التضخم تتطلب سياسات كفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي هذا الصدد سنبحث في دراسة أثر السياسة النقدية والمالية في الحد من ظاهرة التضخم.

أولاً– السياسة النقدية:

تعمل السياسة النقدية على مواجهة التضخم من خلال الأساليب التي ترتبط بإدارة النقود والعرض عليها ومن هذه الوسائل:

١) سعر إعادة الخصم:

وهو سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك التجارية للبنك المركزي عند طلبها لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، وهكذا فإن البنك المركزي يتحكم بزيادة ونقصان سعر إعادة الخصم بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي فمثلاً عند حدوث تضخم ناتج عن الإفراط في الطلب بسب زيادة وسائل الدفع، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم وبالتالي رفع تكاليف الحصول على سيولة نقدية، والحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان (الجلال، ٢٠٠٦، ٥٩).

٢) عمليات السوق المفتوحة:

وهي عمليات بيع الأوراق المالية وشراؤها في الأسواق المالية، وتعتمد فعاليتها على قدرة البنك المركزي على التأثير في مقدار الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وهكذا، عند حدوث تضخم ناتج عن زيادة وسائل الدفع يبيع البنك المركزي الاوراق المالية الموجودة فيه، وتنخفض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتي تحد من قدرتها على خلق الائتمان (ضياء، ٢٠٠١، ٢٦٤-٢٦٥).

٣) سياسة نسبة الاحتياط القانوني:

تعتمد هذه السياسة على قيام البنك المركزي بزيادة أو تقليص الودائع النقدية التي تودعها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني. وبهذه الوسيلة فإن البنك المركزي يتحكم بقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ومنح القروض للعملاء (ضياء، ٢٠٠١، ٢٦٩).

وفي بعض الحالات يمكن أن يلجأ البنك المركزي إلى الإقناع الأدبي للبنوك التجارية لتوجيه أنشطتها نحو الأهداف التي يضعها لمكافحة التضخم، أو يتخذ بعض الإجراءات للحد من المضاربات في سوق الأوراق المالية ومنح الائتمانات، مثل تحديد هامش الربح وأسعار الفوائد، وتعزيز الرقابة.

ثانياً- السياسة المالية:

تعمل السياسات المالية على تنظيم النشاط المالي للدولة وجعله أكثر فعالية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة (عبدالمطلب، ٢٠٠٣، ٤٣). ومن أهم أدواتها (الجلال، ٢٠٠٦، ٦٦):

١) الرقابة الضريبية:

وهي الضرائب التي يتم فرضها عند زيادة الطلب عن العرض ، وتعمل هذه الخطوة على الحد من القوة الشرائية العالية، وبالتالي تقليص حجم الإنفاق الكلي على السلع أو الخدمات المطلوبة.

٢) سياسة الإنفاق العام:

وتهدف بدورها إلى الحد من الإنفاق على الأجور والمرتبات، ومبالغ الدعم الموجهة لتحسين المستوى المعيشي ورفع خط الفقر في الدولة التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى عجز ميزانية الدولة وزيادة الضغوط التضخمية فيها.

٣) سياسة الدين العام:

وهي من السياسات التي أثبتت فعاليتها في الحد من التضخم في الدول المتقدمة، وتعتمد هذه السياسة على تحويل الزيادة في القوة الشرائية لدى الأفراد والقطاعات الخاصة إلى الحكومة بهدف تسخيرها للقطاع العام .

بشكل عام تختلف سياسة الحد من الضغوط التضخمية باختلاف ظروف البلد، وطبيعة التضخم وأسبابه ، وفيما إذا كان من الدول النامية أو المتقدمة.

وهنا يمكن النظر إلى السياستين المالية والنقدية على هيئة منظومة مترابطة، يهتم جانباً منها بالعلاقات الاقتصادية ودور النقود في دعهما، فيما يعنى الجانب الثاني بالتدابير والممارسات التي يجب اتخاذها أساساً لتحقيق التوازن الاقتصادي.

ورغم أن الالتزام لأدوات هاتين السياستين مع بعضهما بشكل كبير هو أمر كفيل بتحقيق، إلا أن عدم التوزان الاقتصادي والوصول إلى التضخم هو أمر لا بد من حدوثه في الكثير من البلدان، وهذا ما حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، عندما تعارض دور السياسة المالية التوسعية (زيادة الانفاق) والسياسة النقدية الانكماشية (خفض سعر الدينار) ومع ازدياد التعارض بينهما، وتعرض العراق لظروف أمنية سيئة، نشأت ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، وهنا كان لابد من إعادة تنظيم استراتيجية ناجحة للسياسة المالية والاقتصادية بهدف الحد من التضخم، وسيتم شرح ذلك بالتفصيل في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

مواجهة التضخم في الواق

تعرض العراق في العقود الأخير إلى ظروف قاسية من الحروب والحصار الاقتصادي، مما ساهم في رفع معدلات البطالة والتضخم النقدي فيه، وأدى إلى ضعف الادخارات المحلية وانخفاض القيم الشرائية والأجور، وتدني سعر الصرف. ساهم ذلك في حدوث خلل في التوازن العام، وارتفاع كبير في الضغوط التضخمية على الاقتصاد العراقي، وأضحى العراق من وقتها يعاني من خلل في الجوانب النقدية والمالية، وتعارض اتجاهاتها وعدم التنسيق. وهذا ما ألزم الحكومات بالاعتماد على السياسات النقدية والمالية التي من شأنها أن تحقق تحولاً كبيراً في مواكبة هذه التغيرات والتحول إلى توجه يعيد الحالة الاقتصادية العراقية إلى التوازن.

وفي هذا الصدد، يبحث المطلب الأول والثاني أثر السياسة المالية والنقدية الجديدة في تحسين الوضع الاقتصادي العراقي، مع تسليط الضوء على تاريخ تطور كل منها، والعلاقة بينهما.

المطلب الأول

السياسة النقدية في العراق

يمكن القول أن السياسة النقدية هي الإجراءات والوسائل التي تبتكرها السلطات والبنوك المركزية لتنظيم حركة النقد وقوته في المجتمع لتحقيق أهداف معينة، حيث أوضح الدارسون للسياسة النقدية وأثرها على اقتصادات المجتمعات أن التغييرات في مستوى العرض النقدي يؤثر بدوره على الطلب الكلي وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الأسعار، وهنا برز دور البنك المركزي العراقي في ظل أزمة التضخم التي عانى منها، حيث أصدر البنك المركزي العراقي إطاراً للسياسة النقدية وفقاً للأهداف التي صممت لتحقيق نظام مالي ثابت من خلال التأثير على نسب السيولة العامة وضبط اتجاهاتها، والتي سيتم شرحها بالتفصل.

الفرع الأول

وظيفة البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار النقدي

تمتاز السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي بمجموعة من المحاور التي تحدد إطار عملها، فهي أولاً تمثل أحد الجوانب الاقتصادية والسياسية الهامة للدولة، كما أنها مرتبطة بشكل وثيق بالترتيبات القانونية التي تلت إعلان الاستقلال النقدي، إضافة إلى رؤية البنك المركزي في قدرة أدوات السياسة النقدية على التحكم بسعر الصرف وسعر الفائدة على الدينار العراقي، وبالتالي القدرة على التحكم بالعرض النقدي وتحقيق توازنه مع الطلب والعرض الكلي، كما توجب على السياسة النقدية المتبعة في العراق أن تحقق ارتباطاً بالاقتصاد العام وتحقيق درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي، وحرية حركة التبادل التجاري، وزيادة حجم الاحتياطي العراقي والتكامل المالي.

ولتحقيق الأسس السابقة لنجاح السياسة النقدية، عمدت الحكومة العراقية إلى علاج الظواهر المرتبطة بظاهرة التضخم، وتكثيف نشاط الرقابة المصرفية، ودراسة حجم وطبيعة النشاطات المصرفية لمعرفة قدرتها على المساهمة في معالجة الأزمات الاقتصادية، ومن خلال السياسة النقدية المتبعة في العراق والقائمة أساساً على رفع سعر الفائدة ورفع قيمة الدينار العراقي. وقد حدد القانون العراقي رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ لتحقيق الاستقرار النقدي وظائف البنك المركزي العراقي بالآتي (البنك المركزي العراقي، د.ت، ٢٦).

١- تسهيل عمليات السوق المفتوحة:

تضمن المادة (٢٨) من القانون السابق تسهيلات كبيرة لإنجاز عمليات السوق المفتوحة والبنوك الجارية، حيث نصت على تسهيل عمليات الشراء المباشرة للأوراق المالية العراقية وللنقد الأجنبي، إضافة إلى منح القروض بكفالة رهن، وقبول الودائع ذات الفائدة من البنوك.

٢- متطلبات الاحتياطي القانوني:

تضمن المادة (٢٩) من القانون السابق احتفاظ البنوك التجارية العراقية بالاحتياطات النقدية بشكل حيازة نقدية أو إيداع، وذلك بناءً على طلب من البنك المركزي العراقي ، واشترط القانون عدم إمكانية سحب البنوك التجارية من الحساب الاحتياطي وفي حال عجز البنك عن حفظ أدنى حد مسموح من الاحتياطي سيتم فرض غرامة عليه من قبل البنك المركزي بنسبة فائدة محددة.

٣- آخر حل للإقراض:

وفقاً المادة (٣٠) من القانون السابق، فإن البنك المركزي العراقي يمكن أن يكون الحل الأخير أمام المصارف الخاصة للاقتراض منه، وتتم هذه العملية وفق برنامج يحدده البنك المركزي العراقي. ويشترط لتطبيق هذه المادة حالتين:

أ) أن يستطيع المصرف تقديم ضمانات ملائمة، وأن يكون القرض بمثابة تحسين للسيولة.

ب) أن يكون القرض ضرورياً للحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي. كما اشترطت المادة أن يقوم وزير المالية بتوقيع موافقة خطية لتأمين تسديد القرض.

وفي ظل هذه السياسة النقدية شهد العراق تحسناً اقتصادياً متدرجاً إلى حد ما ، وقد سجلت المؤشرات الاقتصادية في العراق في حلول عام ٢٠٢٢ مؤشرات اقتصادية إيجابية وفق وزارة المالية العراقية متوقعةً ارتفاع الاحتياطات النقدية للبلاد إلى أكثر من ٩٠ مليار دولار بحلول نهاية ٢٠٢٢، وكذلك توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العراقي بنسبة ٩.٥٪ خلال العام الجاري ليكون الأعلى عربياً. ويعود ذلك في رفع أسعار النفط والإدارة المالية الحكيمة التي رفعت الاحتياطات العراقية إلى ٧٠ مليار دولار في نيسان ٢٠٢١، بعد أن انخفضت احتياطات البلاد من العملات الأجنبية إلى مستوى متدني جداً في عام ٢٠٢٠ عندما تسببت جائحة كورونا في انخفاض سعر النفط على مستوى العالم.

الفرع الثاني

التحديات التي تواجهها السياسة النقدية في العراق

تواجه حالة كبح التضخم بواسطة أدوات السياسات النقدية في الاقتصاد العراقي تحديات اقتصادية تتمثل بخلخلة معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي في البلد. فالهبوط المزمن لأسعار النفط بعد جائحة كورونا وأزمات الربيع العربي والنفقات المتزايدة لإعادة تأهيل وإعمار المناطق المحررة والتراجع في احتياطي البنك المركزي وسعر الدينار العراقي، جميعها تحديثات تنذر بالقلق فيما إذا كانت السياسات النقدية ستسمر في تأدية غرضها وتحقيق التوازن في الاقتصاد العراقي وتخفض من حالة التضخم الموجودة بشكل دائم، وليس فقط لمدة زمنية مؤقتة أو قصيرة، وقد أورد محافظ البنك العراقي في تقرير البنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٧ بعض التحديات التي تواجهها السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي كما يلي (إسماعيل، ٢٠١٧).

١) **الصدمة الأمنية متطلبات الاستقرار الامني والسياسي:** وهي تحديات ترتبط بالأزمات الأمنية التي توالت على الأراضي العراقية .

٢) **الصدمة المالية والقدرة على ضمان الاستقرار:** وتتمثل هذه التحديات بسرعة نمو الانفاق العام الذي بلغ (٢٨.٥٪) في الأعوام السابقة للتقرير ، إضافة إلى تضخم التوظيف الذي أدى إلى تضخم حجم الرواتب وبالتالي زيادة الانفاق الحكومي.

٣) **تحديات الموازنة بين ميزان المدفوعات وإدارة الاحتياطات الأجنبية:** وتتثمل في عدم قدرة البنك المركزي على التحكم في الطلب المتمثل بالعملة الأجنبية لأن مصدره القطاع الخاص، وكذلك عدم قدرة البنك المركزي على التحكم بالعرض لأن مصدره الاحتياطات الاجنبية .

يضاف إلى هذه التحديات، التشويش الإعلامي والتحليلات السلبية التي تخلق حالة من الخوف والهلع، وتزامنها مع ضعف قدرة الحكومة العراقية على إدارة مواردها المالية، وتشتت هذه الموارد في وحدات الانفاق الحكومي حيث ذكر التقرير السابق أن

هناك ما يزيد عن ٣٠ ترليون دينار تتوزع بحسابات مصرفية باسم مؤسسات القطاع العام.

وفقاً لإحصائيات المديرية العامة للإحصاء والأبحاث في العراق، يمكن تمثيل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار بين (٢٠٠٣-٢٠٠٩) بالشكل الآتي (المشهداني وطعمة، ٢٠١٢، ١٣٠-١٤٩).

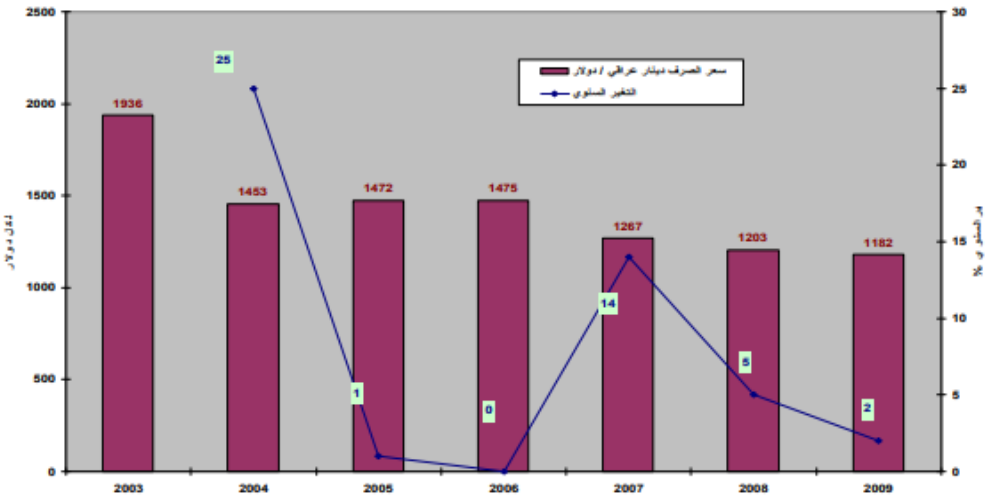

شكل (١): سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار بين (٢٠٠٣-٢٠٠٩)

يبين الشكل أن سعر صرف الدينار العراقي قد تحسن مقابل الدولار الأمريكي بنسبة (٢٥٪) بين عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وكذلك بنسبة (٢٪) بين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ويمكن تعليل هذا التحسن إلى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي، حيث عمل على بيع الدولار بمزاد يومي بهدف دعم الدينار العراقي، وطرحَ كميات كبيرة من النقد الاجنبي في الأسواق المحليـة ، ومع ذلك استمر التضخم النقدي بالارتفاع، مما دفع البنك المركزي العراقي عام (٢٠٠٦) إلى استخدام سعر الفائدة والصرف كأدوات تشغيلية للحد من ظاهر سيطرة الدولار والاعتماد على دور إشارة سعر الفائدة التي اعتمدها البنك المركزي ضمن اليات الانتقال النقدي للحد من المضاربات الطارئة في سوق الصرف وتقليص الضغوط التضخمية.

ويمثل الشكل (٢) معدلات سعر فائدة البنك المركزي (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) وفقاً لإحصائيات المديرية العامة للإحصاء والأبحاث في العراق (المشهداني وطعمة، ٢٠١٢).

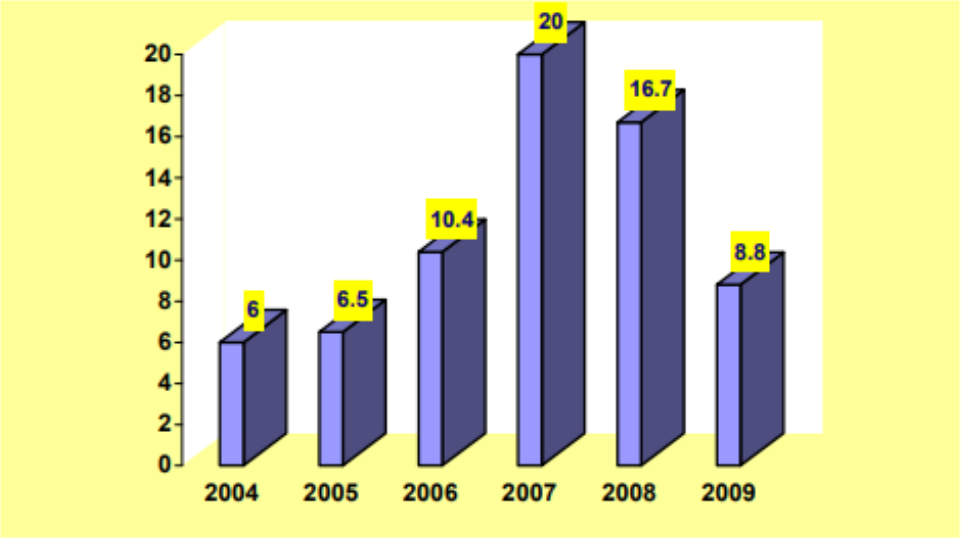

شكل (٢): معدلات سعر الفائدة (٢٠٠٤–٢٠٠٩) في البنك المركزي العراقي

بشكل عام، يمكن القول أن السياسة النقدية للعراق حققت نجاحاً نسبياً في تحسن قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، وأثبتت نجاحاً ملحوظاً في الإجراءات التي تبعتها الحكومة العراقية في احتواء ظاهرة التضخم باستخدام الأدوات التشغيلية مما ساعد في انخفاض نسبة التضخم والسيطرة عليها.

المطلب الثاني

السياسة المالية في العراق

حقق مسار الانفاق الحكومي في العراق مستويات عالية بسبب الحروب والأزمات الاقتصادية والسياسة التي تعرض لها العراق في العقود الأخير، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية التي أدت إلى ضعف كبير في حركة التبادل التجاري وتصدير

النفط، مما أدى الى ظهور التضخم وارتفاع معدلاته، ويمكن القول أن السياسة المالية في العراق تعمل بشكل جدي على تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تحقيق أعلى فاعلية في التأثير على النشاط الاقتصادي والسيطرة على المشكلات الاقتصادية المختلفة بواسطة أدواتها التي سبق ذكرها وفق ما سيتم ذكره في هذا المطلب.

الفرع الأول

دور السياسة المالية في الاقتصاد العراقي

توالت الأزمات على العراق بدءً من حالات الاقتراض من البنك المركزي الذي سبب عجز في الموازنة العامة، ثم الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ والسيطرة على خيرات العراق، ورغم محاولة البنك المركزي العراقي السيطرة على معدلات التضخم ، عمل البنك المركزي العراقي على تسديد حوالي (٦٠-٧٠ %) من نفقات الحكومة الداخلية بالدينار العراقي عن طريق مبادلة الدينار العراقي بالدولار الأمريكي. إلا أن لجوء الحكومة إلى التمويل بالدين أدى إلى استمرار العجز وعدم قدرة العراق على كبح التضخم. ومع تعرض العراق لأزمات أمنية داخل الدولة كغيرها من البلدان النامية العربية، وتأثرها الكبير بانخفاض سعر النفط عام ٢٠٢٠ باعتباره مصدر الدخل الأساسي فيها، سعت الحكومة إلى تحقيق نقلة نوعية للوصول إلى التوازن الاقتصادي، حيث أصدر البنك المركزي عدة قوانين كان من شأنها أن تكرس دور البنك المركزي في إدارة سياسته النقدية بشكل مستقل، وكان من أبرز ما صدر هو قرار إصدار السندات الخزينة وبيعها للبنوك التجارية وأسواق الأوراق المالية. عملت هذه السياسة على خفض معدلات التضخم كونها تعمل على خفض معدلات العرض النقدي، وتنقل القوة الشرائية من أيدي الأفراد إلى الحكومة (اللطيف وخميس، د.ت).

وفي دراسة قامت بها (علاوي، ٢٠١٦) لدراسة أثر السياسة المالية في تخفيض معدل التضخم الاقتصادي في العراق وجدت أن النموذج القياسي المقدر للإيرادات الضريبية أثبت أن هذه الإيرادات تمثل دوراً كبيراً في التأثير على معدلات التضخم من خلال التفاعل الإيجابي بينهما، على عكس تأثير أداة النفقات العامة

والدين العام الداخلي التي اتسمت بالضعف، ولهذا فإن هناك ضرورة حتمية لتفعيل دور هذه الأدوات للحد من التضخم الاقتصادي العراقي (علاوي، ٢٠١٦).

وعلى ما سبق، فإن نجاح السياسة المالية في العراق عملية طويلة الأمد تقوم على تحقيق فائض كبير من الإنتاج وبالمقابل زيادة في طلب، وتوظيف الأموال الناتجة في الاستثمارات المناسبة، ولذلك يمكن القول أن الاقتصاد العراقي مازال بحاجة إلى مزيد من الوعي بتوظيف أدوات السياسة المالية بما يخدم عجلة تقليص حجم التضخم، وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي العراقي. ويناقش الفرع الثاني بعض الاقتراحات لتحقيق ذلك.

الفرع الثاني

كيفية تطوير السياسة المالية في العراق

لأن تطبيق السياسة المالية في العراق يلعب دوراً أساسياً في تحقيق استقرار في الوضع الاقتصادي، ولأن فاعليتها تتركز في محور التأثير على النشاط الاقتصادي، وتحقيق حركة عالية من العرض والطلب والإنتاج النقدي العالي، كان لابد من القيام بعدة محاولات لتطوير السياسة المالية للوصول الى القدرة الضرورية والكافية من اجل تعزيز أثر ادوات السياسة المالية في الحد من التضخم الاقتصادي ومن اهم هذه المحاولات هي (علاوي، ٢٠١٦).

أولاً- تفعيل دور السياسة الضريبية:

وذلك من خلال:

١) محاربة التهرب الضريبي والقضاء على الفساد.

٢) زيادة الوعي الضريبي.

٣) إصدار التشريعات التي من شأنها توسيع نطاق الضرائب والحد من التهرب الضريبي.

ثانياً- سياسة الاتفاقيات:

وذلك من خلال:

١) إعطاء نسبة كبيرة للاستثمارات الزراعية والصناعية الخارجية.

٢) تخفيض نفقات الاستهلاك وحجم الانفاق العام، ودمج الوزارات والهيئات.

ثالثاً- الاقتراض الداخلي:

وذلك من خلال:

١) إصدار سندات بفوائد مناسبة.

٢) نشر الوعي الادخاري لدى المؤسسات.

٣) فرض رسوم على الخدمات الترفيهية.

نجد مما سبق أن السياسة النقدية والمالية منظومة مترابطة من أدوات التوازن الاقتصادي، تعمل كل منهما على محور لتحقيق أهداف العراق في كبح التضخم بحيث تبنى السياستين على التوافق التوسع النقدي ليتوافق مع حاجة الاقتصاد العراقي ، ويتأكد المحللون الاقتصاديون في العراق من نجاح السياسة المالية بدراسة توافق الإيرادات العامة مع الواقع الاقتصادي العراقي، ويتأكدون من نجاح السياسة النقدية بتوافق العرض النقدي مع الطلب النقدي. وبتوافق هاتين السياستين يتحقق التوازن الاقتصادي العراقي وتختفي ظاهرة التضخم النقدي في العراق.

وبناءاً على ذلك نجد ان فعالية دور السياسة المالية والسياسة النقدية في كبح التضخم الاقتصادي العراقي، فضلاً عن التأثير الإيجابي لقرارات البنك المركزي المرتبطة بتطبيق قرارات وسياسات مالية ونقدية ناجحة ، كل ذلك ساعد على قلب الوضع الاقتصادي العراقي ورفع قيمة العملة الوطنية العراقية مقابل الدولار الأمريكي، وكذلك بتوافق العرض النقدي مع الطلب النقدي، ورفع الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي.

وهنا يؤكد المحللون ضرورة التوافق والموازنة بين السياستين المالية والنقدية، واستخدام الأدوات التي تلائم كل من الدول النامية والدول المتقدمة لتحقيق الهدف المقصود منها، ولاسيما في حال استخدام هذه الاستراتيجيات الاقتصادية في تقليص حجم التضخم المالي للدولة.

الخاتمـــــة

الاستنتاجات:

١- تؤدي أدوات السياسة المالية والنقدية دوراً كبيراً في الحد من ظاهرة التضخم الاقتصادي من خلال التأثير على محاور العرض والطلب.

٢- عملت الأزمات الأمنية والحروب عاملاً أساسياً في تفاقم التضخم الاقتصادي العراقي، وحالت دون نجاح السياسات المتخذة للحد منه.

٣- نجحت التدابير العراقية في الحد من التضخم الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٨ وكان العامل الأساسي في ذلك هو السياسة النقدية الناجحة والمدروسة.

٤- لم تعطِ الحكومات العراقية الأهمية الكافية لدور السياسة المالية وأدواتها في الحد من التضخم الاقتصادي في البلاد.

٥- لعبت الإيرادات الضريبية كأداة من أدوات السياسة المالية دوراً ملحوظاً في تخفيض نسبة التضخم الاقتصادي في العراق.

المقترحات:

١- اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية التي تتسم بالمرونة في تخفيض التضخم الاقتصادي، مثل تنظيم الائتمان الاستهلاكي وفرض العقوبات على البنوك التي تنتهج ممارسات غير ملائمة، وكذلك نسبة الاحتياطي النقدي.

٢- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في وضع السياسات النقدية والمالية للحد من ظاهرة التضخم الاقتصادي.

٣- منح فرص أوسع للقطاع الخاص والشركات المستثمرة في تسهيل نشوء رؤوس الاموال وضمان مشاركتها في مكافحة التضخم النقدي في الدولة.

٤- القيام بمزيد من الدراسات حول أثر السياستان المالية والنقدية على مكافحة التضخم لاسيما في الدول النامية.

الملاحق:

ملحق (١): العلاقة بين قيمة الصادرات النفطية وتراكم أو انخفاض الاحتياطيات الدولية.

القيمة الكلية للصادرات النفطية		مشتريات البنك المركزي	مبيعات البنك المركزي	رصيد المالية + DFI	الاحتياطي
17.3	2004	10.8	4.9		7.9
23.0	2005	10.6	9.6		12.2
29.8	2006	18.0	11.1		18.1
37.7	2007	26.7	15.9		30.4
61.8	2008	45.5	25.8		49.2
38.9	2009	23.0	33.9		44.3
51.3	2010	41.0	36.1	7.4	50.6
79.3	2011	51.0	39.7	16.5	61.0
93.8	2012	57.0	48.6	18.0	70.3
89.2	2013	62.0	55.6	6.2	77.4
83.4	2014	47.5	54.4	0.6	66.3
44.0	2015	32.4	44.3	2.3	53.7
28.1	2016	25.6	33.5	1.9	45.3

ملحق (٢): سعر الصرف ومبيعات العملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي

السنة	الدينار العراقي/ الدولار الأمريكي	المبيعات السنوية من العملة الأجنبية (مليون دولار)
2003	1936	
2004	1460	6008
2005	1477	10463
2006	1475	11175
2007	1217	15980
2008	1,180	25868
2009	1185	33990

المصـــادر

إسماعيل، ع.، وعريقات، ح. (١٩٩٩). *مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد Basic Concepts in Economics*. دار وائل للنشر والتوزيع.

إسماعيل، ع. م. (٢٠١٧). السياسة النقدية في مواجهة التحديات (٢٠١٥-٢٠١٦) Monetary Policy in the Face of Challenges (2015-2016). في *محافظ البنك المركزي العراقي*.

البنك المركزي العراقي. (د.ت). *النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩ Annual Bulletin of the Central Bank of Iraq for Period 2008-2008*.

الجلال، أ. م. ص. (٢٠٠٦). *دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية "دراسة حالة الجمهورية اليمنية (١٩٩٠-٢٠٠٣م)" The Monetary and Fiscal Policies Role in Combating Inflation in Developing Countries "A case study of the Republic of Yemen (1990-2003)"*. جامعة الجزائر.

اللطيف، هـ.، وخميس، ع. (د.ت). *أداء السياسات المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ The Fiscal Policies Performance in Iraq After 2003*.

المشهداني، أ. إ.، وطعمة، ح. ح. (٢٠١٢). دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩) The Monetary Policy Role in Achieving Monetary Stability in the Iraqi Economy for the Period (2003-2009). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، ٢٣.

حسين، ع. غ. (١٩٨٥). *التضخم المالي Inflation*. مؤسسة شباب الجامعة.

زغلول، ف. م. (١٩٩٢). تقييم مقاييس التضخم في مصر Inflation Measures Evaluation in Egypt. *ندوة آليات التضخم في مصر/ القاهرة ٥-٣ آذار ١٩٩٠*.

زكي، ر. (١٩٨٠). *مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء The Inflation Problem in Egypt, its Causes and Consequences, with Proposals to Combat High Prices*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

سريتي، م.، و نجا، ع. ع. (٢٠٠٨). *النظرية الاقتصادية الكلية Macroeconomic Theory*. الدار الجامعية.

شيحة، م. ر. (١٩٩٦). *اقتصاديات النقود والمصارف والمال The Economics of Money, Banking and Money*. دار المعرفة الجامعية.

ضياء، م. (٢٠٠١). *اقتصاديات النقود والبنوك* *The Economics of Money and Banking*. مؤسسة شباب الجامعة.

عبدالمطلب، ع. (٢٠٠٣). *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي* *Economic Policies at the Level of the National Economy*. مجموعة النيل العربية.

علاوي، س. (٢٠١٦). دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٦-٢٠١١) The Fiscal Policy Role in Addressing the Phenomenon of Inflation in the Iraqi Economy for the Period (1996-2011). *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، ٤٨.